APLC/MSP.13/2013/WP.17

29 November 2013
Arabic
Original: English

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع الثالث عشر
جنيف، ٢-٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣
البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت
النظر في الطلبات المقدمة بموجب المادة ٥

تحليل الطلب الذي قدمته تشاد لتمديد الأجل المحدد لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية

مقدم من رئيس الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف باسم الدول الأطراف المكلفة بتحليل طلبات التمديد*

١- صدّقت تشاد على الاتفاقية في ٦ أيار/مايو ١٩٩٩. وأصبحت الاتفاقية نافذة بالنسبة لتشاد في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وقد أبلغت تشاد، في تقرير الشفافية الأولي الذي قدمته في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، عن المناطق المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها التي تحتوي أو يشتبه في أنها تحتوي على ألغام مضادة للأفراد. وكان على تشاد التزام بتدمير أو ضمان تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد الموجودة في المناطق المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها بحلول ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وبعد أن رأت تشاد أنها لن تستطيع القيام بذلك بحلول الأجل المحدد، قدمت طلباً إلى الاجتماع التاسع للدول الأطراف المعقود في عام ٢٠٠٨ تلتمس فيه تمديد الأجل المحدد لها لفترة ١٤ شهراً، حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ووافق الاجتماع التاسع بالإجماع على الطلب.

* قُدمت هذه الوثيقة بعد الموعد المحدد من أجل تمكين الدول الأطراف من تقديم معلومات شاملة عن أنشطتها.

(A) GE.13-64455 191213 231213
1364455

الرجاء إعادة الاستعمال

٢- ولاحظ الاجتماع التاسع، عند موافقته على طلب تشاد في عام ٢٠٠٨، أنه إذا كان من المؤسف ألا تتمكن دولة طرف بعد مرور نحو عشر سنوات على بدء نفاذ الاتفاقية بالنسبة لها من تبيان ما أُنجز وما تبقى من عمل، فمن الإيجابي أن تكون هذه الدولة الطرف، كما في حالة تشاد، عازمة على اتخاذ خطوات للتوصل إلى فهم لحجم التحدي الحقيقي المتبقي ومن ثم وضع خطط تقدر على وجه الدقة المهلة الزمنية التي ستكون مطلوبة لإكمال تنفيذ المادة ٥ من الاتفاقية. كما لاحظ الاجتماع، في هذا السياق، أهمية اكتفاء تشاد بطلب الفترة الزمنية اللازمة لتقييم الوقائع ذات الصلة ووضع خطة استشرافية ومجدية تستند إلى هذه الوقائع. ولاحظ الاجتماع علاوة على ذلك أن تشاد، بطلبها تمديداً لفترة ١٤ شهراً، تقدر أنها ستحتاج إلى سنتين تقريباً من تاريخ تقديم طلبها لمعرفة حجم التحدي المتبقي بوضوح، ووضع خطة مفصلة، وتقديم طلب تمديد ثان.

٣- وقدمت تشاد في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى رئيس المؤتمر الاستعراضي الثاني طلباً لتمديد الموعد النهائي الذي كان محدداً لها وهو ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وقد طلبت تشاد التمديد لمدة ثلاث سنوات، أي حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ووافق الاجتماع العاشر للدول الأطراف بالإجماع على تلبية الطلب. وعند تلبية طلب تشاد، لاحظ الاجتماع العاشر للدول الأطراف أن تشاد لم تمتثل للالتزام الذي قطعته على نفسها، كما يرد في قرارات الاجتماع التاسع للدول الأطراف، والذي يقضي بالتوصل إلى فهم لحجم التحدي الحقيقي المتبقي ومن ثم وضع خطط تقدر على وجه الدقة المهلة الزمنية التي ستكون مطلوبة لإكمال تنفيذ المادة ٥ من الاتفاقية، ورأى أن ما تملكه تشاد من المعارف لا يزيد، على ما يبدو، عما كانت تملكه في عام ٢٠٠٨ لوضع خطة للوفاء بالتزاماتها بموجب المادة ٥. وفي هذا السياق، لاحظ الاجتماع العاشر للدول الأطراف أن تشاد، وقد أوضحت أن توفير الدعم الخارجي ضروري من أجل التنفيذ الكامل للخطة الواردة في طلبها، يمكن أن توحي بالمزيد من الثقة لمن يستطيعون تقديم المساعدة بتقديمها بيانات واضحة في أقرب وقت ممكن فيما يتعلق بحجم الجزء المتبقي من المشكلة ونظرها في تحويل هيئتها الوطنية لإزالة الألغام إلى منظمة مدنية بقدر أكبر. ولاحظ الاجتماع أن تشاد، بطلبها تمديداً لفترة ثلاث سنوات، تقدر أنها ستحتاج إلى ثلاث سنوات تقريباً اعتباراً من تاريخ تقديم طلبها لمعرفة حجم التحدي المتبقي بوضوح، ووضع خطة مفصلة، وتقديم طلب تمديد ثالث.

٤- وقدمت تشاد في ٢ أيار/مايو ٢٠١٣ إلى رئيس الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف طلباً لتمديد موعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ النهائي الذي كان محدداً لها. وطلبت تشاد ست سنوات. ولاحظت الدول الأطراف المكلفة بتحليل الطلبات المقدّمة بموجب المادة ٥ من الاتفاقية (يشار إليها فيما يلي باسم "فريق التحليل") أن تشاد طلبت ست سنوات ولكن الطلب يشير إلى أن فترة التمديد تستمر إلى عام ٢٠١٩. ولاحظ فريق التحليل علاوة على ذلك أن تمديد ست سنوات سيبدأ من موعد تشاد النهائي السابق – ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ – ومن ثم سيستمر إلى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠.

٥- ويشير الطلب بإيجاز، مثله مثل الطلبين السابقين في عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠، إلى أن إدراك تشاد للتحدي الأصلي مستند إلى دراسة استقصائية عن تأثير الألغام الأرضية أجريت في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠١، وشملت إقليم تشاد كله باستثناء منطقة تيبستي. ويشير الطلب أيضاً إلى أنه ثبت أن بيانات الدراسة الاستقصائية عن تأثير الألغام الأرضية تتضمن معلومات غير دقيقة. وأشار طلب تشاد المقدم في عام ٢٠١٠ إلى أن مناطق جديدة تحتوي أو يُشتبه أنها تحتوي على ألغام مضادة للأفراد اكتُشفت عقب الدراسة الاستقصائية عن تأثير الألغام الأرضية خلال عمليات إزالة الألغام في منطقة بوركو وإنيدي في شمال تشاد، ويناهز مجموع مساحة هذه المناطق ٩٦ كيلومتراً مربعاً (٥٤٢ ٢٩٧ ٩٦ متراً مربعاً)، بما في ذلك ثلاثة حقوق ألغام تقع على مقربة من وادي الدوم (٠٠٠ ٩٦٠ متر مربع).

٦- وأشار فريق التحليل إلى أن طلب تشاد الذي لُبِّي في عام ٢٠١٠ أعطاها ما تحتاج إليه من الوقت لتستقصي جميع المناطق الخطرة المشتبه فيها لكي تحدد بمزيد من الدقة حجم التحدي الذي لا يزال قائماً، وتضع خطة عمل، وتقدم طلباً ثالثاً يكون شاملاً في توضيح التحدي الذي لا يزال قائماً ويتضمن خطة تنفيذية سنوية مفصلة تفضي إلى إنجاز العمل.

٧- وأشار فريق التحليل إلى أن تشاد التزمت في طلبها السابق بإجراء دراسة استقصائية تقنية على الصعيد الوطني تبدأ في منطقتي بوركو وإنيدي (سنة واحدة)، ثم في منطقة تيبستي إذا سمح الوضع المالي والأمني بذلك، وبمواصلة عملية إزالة الألغام أو بدئها في المناطق المعروف أنها تحتوي على ألغام مضادة للأفراد وذخائر غير متفجرة وإعطاء الأولوية للمناطق الشديدة التأثير. والتزمت تشاد على الخصوص (أ) بإزالة الألغام من حقول ألغام وادي الدوم في غضون خمس سنوات، بما في ذلك حقل تزيد مساحته عن ثلاثة ملايين متر مربع (٣٨ كيلومتراً في الطول و٨٠ متراً في العرض وثلاثة حقول ألغام إضافية مساحتها ٠٠٠ ٩٦٠ متر مربع (١٦ كيلومتراً في الطول)، (ب) بإجراء عمليات لإزالة الألغام في الشمال الشرقي لتشاد (طريق فادا/كيكي) دون دعم دولي بهدف فتح طريق لغمتها القوات الليبية خلال انسحابها، (ج) باستئناف الدراسات الاستقصائية وأنشطة إزالة الألغام في منطقة تيبستي بعد التحسن الأخير الذي شهدته الحالة الأمنية في هذه المنطقة، (د) بالتحقق، خلال سنتين تقريباً، من البيانات المجمعة أثناء الدراسة الاستقصائية عن تأثير الألغام الأرضية والدراسة الاستقصائية التقنية وعمليات إزالة الألغام وتحديث قاعدة بيانات المركز الوطني لإزالة الألغام، (هـ) وأخيراً بالإفراج عن أكبر قدر ممكن من الأراضي خلال فترة التمديد، وتقليص المناطق المحددة في الدراسة الاستقصائية التقنية على أنها خطرة، وإجراء تحديد دقيق للمناطق التي لم تُعالج بعد، ومعالجة جميع المناطق الملوثة التي لا تتطلب أكثر من ٢٤ ساعة من العمل، ووضع علامات على جميع المناطق التي لم تتيسر معالجتها خلال هذه الفترة.

٨- وفيما يتعلق بهذه الالتزامات، تشير تشاد في طلبها الحالي إلى أنها، منذ عام ٢٠١٠، أجرت في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢ دراسة استقصائية تقنية على الصعيد الوطني باستثناء

مقاطعة موانين شاري وشمال منطقة تيبستي. ويشير الطلب إلى أن الدراسة الاستقصائية التقنية حددت ٢٤٦ منطقة خطرة تغطي ١٤٣ ٢٣١ ٦١ متراً مربعاً، منها ٦٥ منطقة ملوثة بالألغام. وتشير استراتيجية مكافحة الألغام المرفقة بالطلب إلى أن حجم المناطق (الملوثة بالألغام المضادة للأفراد أو بكل من الألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب) التي لم تُطهّر بعد تغطي ٩١,٧١ كيلومتراً مربعاً. وأفادت تشاد في المعلومات التي قدمتها إلى فريق التحليل كجزء مكمل لطلبها بأن المركز الوطني لإزالة الألغام استعرض وصحح بعض البيانات التي وردت مرتين في قاعدة البيانات. وكنتيجة لذلك، أشارت تشاد إلى أن هناك ٢٠٤ مناطق خطرة، بما فيها ٩٨ منطقة ملغمة تغطي ٧٨٤ ٨٦ كيلومتراً مربعاً. ولاحظ فريق التحليل أن من المؤسف أن تكون تشاد، بعد إجراء دراسة استقصائية تقنية شاملة، غير قادرة بعد على تقديم معلومات واضحة عن عدد وحجم المناطق التي لا تزال بحاجة إلى المعالجة لتحقيق تنفيذ كامل للمادة ٥. كما لاحظ فريق التحليل أن تشاد ستستفيد إن قدمت، بحلول المؤتمر الاستعراضي الثالث، معلومات مفصلة عن عدد المناطق التي لا تزال بحاجة إلى المعالجة وأحجام هذه المناطق ومواقعها بالذات.

٩- ولاحظ فريق التحليل أن تشاد امتثلت قدر الإمكان لالتزام إجراء دراسة استقصائية لجميع المناطق الخطرة المشتبه فيها بغية تحديد حجم التحدي الذي ما زال قائماً بمزيد من الدقة. وفي هذا الصدد، لاحظ فريق التحليل أن الوضع الأمني يمنع من مواصلة الأنشطة الاستقصائية في شمال تيبستي وأن منطقة مويان شاري في الجنوب ستحتاج أيضاً إلى دراسة استقصائية رهناً بتوفر التمويل. غير أن فريق التحليل لاحظ أن الحجم الكامل للتحدي ليس معروفاً بعد رغم أن الأنشطة استقصائية الأخيرة مكنت تشاد من الحصول على فكرة أكثر دقة عن حجم التحدي الذي ما زال قائماً ومواقعه ومكنتها من إعداد خطة عمل.

١٠- ويشير الطلب إلى أن المناطق الملغمة في جوار وادي الدوم تحتوي، حسب التقديرات، على ١٥ ٠٠٠ لغم، بصرف النظر عن ثلاثة حقوق ألغام إضافية اكتُشفت بالقرب منها. ونُشرت خمسة من أفرقة إزالة الألغام لمواصلة تطهير حقول ألغام وادي الدوم وعالج الفريق الاستشاري المعني بالألغام ٣٦٦ ٢٠٩ متراً مربعاً، فبقي ٠٠٠ ٧٢٠ متر مربع بحاجة إلى المعالجة. ويشير الطلب علاوة على ذلك إلى أن فريقاً من المركز الوطني لإزالة الألغام نُشر في عام ٢٠١١ لاستئناف عمليات إزالة الألغام في فادا (واديوو) بأموال خصصتها الحكومة التشادية (٠٠٠ ٢٠٠ ١٠٦ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية) ولكن كان لا بد من إيقاف المشروع في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بسبب انعدام التمويل. وكان حقل الألغام في البداية يغطي ٠٥٦ ١١١ متراً مربعاً وأُزيلت الألغام من مساحة ٣٨٤ ٢٠ متراً مربعاً، فبقي ٦٧٢ ٩٠ متراً مربعاً بحاجة إلى المعالجة. ويشير الطلب أيضاً إلى أن الدراسة الاستقصائية التقنية التي أُجريت في عام ٢٠١١ في تيبستيدي لم تشمل شمال تيبستي حيث توجد مناطق ملغومة مشتبه فيها، وكذلك إلى وجود حقل ألغام مؤكد

شبيه بالنوع الموجود في وادي الدوم. وتفيد التقديرات بأن حجم هذا الحقل يعادل ٦٤٠ ٥ متراً مربعاً.

١١- ويشير الطلب إلى أن أفرقة إزالة الألغام والتطهير نُشرت في تيبستي في عام ٢٠١٢ لتأمين الطرق الرئيسية في جنوب تيبستي ونُفذ بموازاة ذلك مشروعان أحدهما وطني والآخر دولي. ويشير الطلب علاوة على ذلك إلى أن البيانات المجمعة بواسطة الدراسة الاستقصائية التقنية جاءت لتكمل البيانات القائمة ووفقاً للمعايير الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام المعمول بها، لم تُسجّل في قاعدة البيانات سوى المناطق الخطرة المؤكدة والتي يمكن الوصول إليها. ويشير الطلب أيضاً إلى أن مساحة ٠٠٠ ٢١٧ متر مربع طُهّرت خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، ودُمّر ٥٦١ ٢ لغماً (بما في ذلك ٢٠٢ ١ من الألغام المضادة للأفراد)، ووُضعت علامات لتحديد ١٦ كيلومتراً مربعاً.

١٢- وذكّر فريق التحليل بأن طلب تشاد السابق أشار إلى أن هذا البلد وضع معايير وطنية وإجراءات للإفراج عن الأراضي، وأن الهيئة الوطنية التشادية لإزالة الألغام تعمل على اعتماد المعايير الوطنية، وأن الحكومة تعمل على إقرار الوثيقة الوطنية للإفراج عن الأراضي. ويشير طلب تشاد الحالي إلى أن هذا البلد وضع، في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، ٢٤ معياراً وطنياً مطابقاً معايير الأمم المتحدة الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام، التي أقرها المركز الوطني لإزالة الألغام وأن من الممكن حالياً استخدام هذه المعايير. ويتضمن الطلب أيضاً نسخة من سياسات تشاد الوطنية للإفراج عن الأراضي لكنه يشير إلى أن عملية الإفراج عن الأراضي لم تُطبق قط في تشاد لعدد من الأسباب، أساساً نظراً للنزاعات والأولويات المتغيرة التي نتج عنها عدم إنهاء أي عملية من عمليات إزالة الألغام. ونظراً لانعدام الخبرات، لم تُنفذ قط عملية مراقبة النوعية بعد عمليات إزالة الألغام، باستثناء المراقبة الخارجية التي نفذتها المنظمة غير الحكومية "ديغر" في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويشير الطلب أيضاً إلى أن تشاد تعتزم تنفيذ سياسات الإفراج عن الأراضي بقدر ما يتم الإفراج عن المناطق ومع مراعاة الإكراهات اللوجيستية. ولاحظ فريق التحليل أن تشاد ستستفيد إن استطاعت الإبلاغ عن المناطق المفرج عنها سنوياً في اجتماعات اللجان الدائمة واجتماعات الدول الأطراف والمؤتمر الاستعراضي.

١٣- ويشير الطلب إلى أن المركز الوطني لإزالة الألغام خضع عدة مرات لعملية إعادة توزيع المناصب في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٣ بسبب سوء إدارة الموارد المالية والبشرية وكذلك بسبب جوانب الضعف في حشد موارد المركز وأنشطة تخطيطه التشغيلي في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢. ويشير الطلب أيضاً إلى أن انعدام الشفافية في المركز الوطني لإزالة الألغام، خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢، ساهم إلى حد كبير في الحد من فعالية البرنامج وأدائه بشكل عام. ويلاحظ الطلب أن المركز الوطني لإزالة الألغام يخضع حالياً لعملية إعادة تنظيم بهدف تعزيز قدراته التشغيلية ولكن أيضاً لخفض عدد الموظفين من ٧٢٠ إلى ٣٢٠.

ولاحظ فريق التحليل أن من الإيجابي أن تعترف تشاد بحالة قُدِّر أنها تبطئ التنفيذ وأن تتواصل صراحة بشأنها وأن تشاد اتخذت الخطوات اللازمة لتجاوز هذه الحالة. ولاحظ فريق التحليل أيضاً أن من الإيجابي أن يُدرج عدد من التدابير في استراتيجية تشاد لمكافحة الألغام من أجل تعزيز القدرات الوطنية وتحسين بيئة عمل البرنامج وأن تشاد تعتزم التواصل مع المانحين بمزيد من الانتظام بشأن تنفيذ هذه التدابير.

١٤- ويشير الطلب إلى أن المركز الوطني لإزالة الألغام وضع استراتيجية لمكافحة الألغام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ تهدف إلى المساهمة في أهداف التنمية في تشاد وتعزيز تنفيذ الاتفاقية وتوجيهه واستكماله. ويشير الطلب أيضاً إلى أن هذه الاستراتيجية نتيجة للمشاورات الاستراتيجية والتخطيطية مع أصحاب المصلحة والوزارات المختصة والمنظمات الدولية وممثلي المجتمع المدني وأنها تستند إلى تقييم للتقدم الضئيل الذي أُحرز والسياق الذي يُنفذ فيه برنامج مكافحة الألغام ولكن أيضاً إلى البيانات المجمعة مؤخراً بواسطة الدراسة الاستقصائية التقنية. ويشير الطلب إلى أن استراتيجية مكافحة الألغام تأتي دعماً لطلب التمديد وتأخذ في الاعتبار في الوقت نفسه المتطلبات المرتبطة بخطة التنمية الوطنية الحالية لتشاد للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. ويشير الطلب علاوة على ذلك إلى أن الاستراتيجية ستخضع في عام ٢٠١٥ لتقييم لمنتصف المدة، مما سيتيح فرصة لإدخال تعديلات عند وضع خطة التنمية الوطنية الجديدة. ولاحظ فريق التحليل أن من الإيجابي أن تكون تشاد قد أدرجت أعمالها المتعلقة بالألغام في خطة تنميتها الوطنية وأعدت استراتيجية مفصلة تشمل جميع الشركاء وأصحاب المصلحة المعنيين. ولاحظ فريق التحليل علاوة على ذلك أن تشاد ستستفيد إذا شاطرت الدول الأطراف نتائج تقييم الاستراتيجية في منتصف المدة.

١٥- وتشير الاستراتيجية المرفقة بالطلب إلى أن المناطق (١٢٨ كيلومتراً مربعاً) المحددة على أنها ملوثة بوجود ألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب في المنطقة الشمالية والشرقية والوسطى من تشاد ستُطهر من الألغام خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧. ويشير الطلب علاوة على ذلك إلى أن دراسة استقصائية لجميع المناطق المشتبه فيها ستُجرى أيضاً خلال الفترة نفسها في منطقة سلامات والغيرة وموبان شاري ومنداوي وغربي وشرقي إيوغون وأن المناطق الملغمة المتعرف عليها ستُطهّر. ولاحظ فريق التحليل أن من المفترض، نظراً للمساحة الشاسعة للمنطقة المبلغ عنها (أي ١٢٨ كيلومتراً مربعاً)، ألا تكون كلها ملغمة وتتطلب التطهير من الألغام ولكن يمكن أن تُعالج بمزيد من الفعالية باستخدام "جميع السبل المتاحة من أجل تنفيذ تام وسريع للمادة ٥(١)، كما أوصت بذلك الدول الأطراف في اجتماعها التاسع" بوسائل منها "إجراءات الإفراج عن الأراضي بوسائل تقنية وغير تقنية"، تمشياً مع الإجراء ١٥ من خطة عمل كارتاخينا.

١٦- ويتضمن الطلب خطة عمل عامة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٩ تركز على أنشطة إزالة الألغام وتشير إلى أن أنشطة استقصائية إضافية ستُنفذ بمجرد توفر الأموال. ويشير الطلب إلى

أن كل المحور ذي الأولوية في تيبستي سيُطهر من الألغام خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، وأن جميع المناطق الملوثة في إنيدي وبوركو ستُطهر من الألغام خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، وأن منطقة واديفيرا وسيلا وواداي وسلامات مطهرة من الألغام، وأن منطقتي نجامينا وهاجر - لميس الملوثتين ستُعالجان في عام ٢٠١٥، وأن دراسة استقصائية تقنية ستُجرى أيضاً في عام ٢٠١٥ في منطقة إيكيا (انظر الجدول ١). غير أن الاستراتيجية المرفقة بالطلب تشير إلى أن المناطق الملوثة في بوركو وإنيدي ستُطهّر بحلول عام ٢٠١٧. ولاحظ فريق التحليل الاختلاف في الجداول الزمنية المقدمة لتطهير منطقتي بوركو وإنيدي ولاحظ أيضاً أن الفترة الزمنية التي يشملها الطلب (حتى عام ٢٠١٩) تختلف عن الفترة الزمنية التي تشملها الاستراتيجية (حتى ٢٠١٧). وأشارت تشاد، في المعلومات التي قدمتها إلى فريق التحليل استكمالاً لطلبها، إلى أن الغرض من الأنشطة المقررة لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ هو أن تشمل العمل المتبقي الذي قد يُكتشف بعد إغلاق المشاريع. ولاحظ فريق التحليل أن تشاد ستستفيد إذا قدمت معلومات مفصلة عن الأنشطة المقررة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

الجدول ١

المناطق التي ستُعالج في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧

السنة	*المنطقة*	*نوع النشاط*	*الحجم (بالكيلو مترات المربعة)*	*الميزانية بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية*
٢٠١٣	تيبستي	التطهير من الألغام/مخلفات الحرب من المتفجرات الأخرى	١٥	١ ٧٠٠ ٠٠٠
٢٠١٤	تيبستي	التطهير من الألغام/مخلفات الحرب من المتفجرات الأخرى	١٦	٢ ٠٠٠ ٠٠٠
٢٠١٥	تيبستي	التطهير من الألغام/مخلفات الحرب من المتفجرات الأخرى	١٩	٢ ٠٠٠ ٠٠٠
	بوركو	التطهير من الألغام/مخلفات الحرب من المتفجرات الأخرى	١٠	٢ ٤٠٠ ٠٠٠
	الجنوب	دراسة استقصائية تقنية		١ ٠٠٠ ٠٠٠
٢٠١٦	تيبستي	التطهير من الألغام	١٠	١ ١٦٠ ٠٠٠
	بوركو	التطهير من الألغام/مخلفات الحرب من المتفجرات الأخرى	١٥	١ ٢٠٠ ٠٠٠
	الجنوب	التطهير من الألغام/مخلفات الحرب من المتفجرات الأخرى		١ ٠٠٠ ٠٠٠
٢٠١٧	تيبستي	التطهير من الألغام/مخلفات الحرب من المتفجرات الأخرى	٦,٧١	٨٠٠ ٠٠٠
المجموع			**٩١,٧١**	**١٣ ٢٦٠ ٠٠٠**

١٧- ويشير الطلب إلى أن المركز الوطني لإزالة الألغام سيضطر، من أجل القضاء على الألغام المضادة للأفراد في تشاد، إلى ضمان قابلية قاعدة بياناته للاستمرار، وزيادة قدراته الوطنية بموظفين مدربين في مراكز تدريب دولية، وتوظيف أفرقة واكتساب وسائل ميكانيكية لفك عزلة تيبستي، وإجراء دراسات استقصائية تقنية إضافية في الشمال والجنوب لتأكيد أو تفنيد وجود ألغام مضادة للأفراد، واستمرار عمليات إزالة الألغام وفقاً للاستراتيجية الوطنية الجديدة. ويشير الطلب علاوة على ذلك إلى أن من الضروري النظر في القيود التالية: تبديل الموظفين في المركز الوطني لإزالة الألغام، ونقص التمويل الوطني والدولي، وانعدام الأمن والنزاعات.

١٨- ويشير الطلب إلى أن تكاليف إزالة الألغام وإجراء الدراسة الاستقصائية التقنية وفقاً للاستراتيجية تُقدر بـ ١٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، أو ما متوسطه أربعة ملايين دولار في السنة. ويشير الطلب بالإضافة إلى ذلك إلى أن حكومة تشاد ستساهم بمبلغ مليون دولار في السنة ومن ثم ستكون هناك حاجة إلى ثلاثة ملايين دولار من المانحين الدوليين وربما من الشركاء التجاريين. وتشير الاستراتيجية المرفقة بالطلب إلى أن هناك حاجة إلى ١٦ ٥٢٠ ٠٠٠ دولار لمجرد إزالة الألغام وغيرها من مخلفات الحرب من المتفجرات ولإجراء الدراسة الاستقصائية التقنية، مع تخصيص ١٣ ٢٦٠ ٠٠٠ دولار لتطهير المناطق المحتوية على كل من الألغام وغيرها من مخلفات الحرب من المتفجرات وإجراء الدراسة الاستقصائية التقنية، وتخصيص ٣ ٢٦٠ ٠٠٠ دولار حصراً لإزالة مخلفات الحرب من المتفجرات غير الألغام. وتشير الاستراتيجية أيضاً إلى أن إسقاطات الميزانية للاستراتيجية ككل تصل إلى ٤٠,٣ مليون دولار.

١٩- ولاحظ فريق التحليل أن تشاد ستستفيد إذا استطاعت تقديم معلومات مفصلة عن الأساس المستخدم لاحتساب مبلغ ثلاثة ملايين من الدولارات المطلوبة سنوياً من الشركاء الدوليين وكيف ستنظم تشاد استراتيجيتها لحشد الموارد. وأشارت تشاد في معلومات قدمتها إلى فريق التحليل استكمالاً لطلبها إلى أن الأساس الرئيسي لاحتساب رقم التمويل السنوي المطلوب يرتبط بتكلفة تعدد وحدات إزالة الألغام المنتشرة أخذاً في الاعتبار أن التكاليف تختلف باختلاف عدد الموظفين الدوليين المستخدمين للإشراف على العمل. وأشارت تشاد إلى أنها تعتزم، من أجل حشد الموارد، تنظيم مؤتمر للمانحين، وإعداد استراتيجية لحشد الموارد تُدرج فيها تفاصيل الميزانيات، وإشراك وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي لتدعو إلى إزالة الألغام وتطلب إلى الحكومة حصة من ميزانيات التنمية الإقليمية. ولاحظ فريق التحليل أن من الإيجابي أن تعتزم تشاد تنويع مصادر تمويلها والاتصال بالأطراف المعنية الأخرى في الحكومة للإسهام في جهد التمويل.

٢٠- ويشير الطلب إلى أن الظروف التي أعاقت الامتثال حتى الآن تشمل انعدام التبرعات المالية الدولية والوطنية، والجغرافيا (المساحة الشاسعة للبلد) والمناخ، وقلة تطور الهياكل

الأساسية لشبكة الطرق، والمناطق الملغمة الواقعة في مناطق يصعب الوصول إليها، وعدم توفر خارطة لزرع الألغام، وعدم دقة بيانات الدراسة الاستقصائية عن تأثير الألغام الأرضية، وصعوبة الوضع الأمني في منطقة تيبستي، ومشاكل إدارة المعلومات، وسوء الإدارة في المركز الوطني لإزالة الألغام الذي أدى إلى عدد من عمليات إعادة توزيع المناصب. ويشير الطلب أيضاً إلى أن التأخير في إفراج الأمم المتحدة عن الأموال التي قدمتها اليابان لعمل الدراسة الاستقصائية التقنية تسبب في تأخر انتشار الأفرقة وجمع البيانات بسنة. ويشير الطلب أيضاً إلى أن الأعمال المتعلقة بالألغام في تشاد تفتقر إلى الرؤية الاستراتيجية والتخطيط التشغيلي والتنسيق، وأن هذه الحالة تؤدي إلى تدني مستوى ثقة الشركاء وانخفاض التمويل. ولاحظ فريق التحليل أن تشاد تملك القدرة على التصدي لبعض الظروف المعيقة، ولكن ظروفاً أخرى تخرج عن سيطرتها ويمكن أن تستمر خلال فترة التمديد المطلوبة.

٢١- ويشير الطلب إلى أن العمل المخطط له خلال فترة التمديد المطلوبة سيعود بفوائد إنسانية واقتصادية واجتماعية وبيئية، بما في ذلك فرص في مجال صيد الأسماك والسياحة والتعدين والتنمية الحضرية، كما سيضمن وصول السكان المحليين مجاناً إلى مصادر المياه والمراعي.

٢٢- ولاحظ فريق التحليل أن تشاد بذلت جهوداً محمودة للوفاء إلى حد كبير بالالتزام الذي أخذته على عاتقها، كما ورد ذلك في قرارات الاجتماع العاشر للدول الأطراف، للتوصل إلى فهم حجم التحدي الحقيقي المتبقي، ووضع خطة على أساس ذلك. غير أن فريق التحليل لاحظ أنه لا توجد بعد خطة عمل سنوية مفصلة للدراسة الاستقصائية والتطهير تؤدي إلى إنجاز العمل وقائمة على بيانات دقيقة ومتسقة رغم اتخاذ الخطوات اللازمة لتوضيح التحدي القائم ورغم إعداد استراتيجية وطنية لمكافحة الألغام. ولاحظ فريق التحليل علاوة على ذلك أن المعلومات المقدمة كان من الممكن إبلاغها بمزيد من الوضوح وبطريقة لا لبس فيها وإن كان يبدو أن لدى تشاد تعرف أكثر مما كانت تعرفه في عام ٢٠١٠ عن حجم التحدي المتبقي. وفي هذا الصدد، لاحظ فريق التحليل أن الاتفاقية ستستفيد من تقديم تشاد إلى رئيس الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف، بحلول ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، دراسة استقصائية وطنية واضحة ومفصّلة وخطة تطهير تؤدي إلى إنجاز العمل وتعالج تناقض المعلومات الواردة في طلب التمديد.

٢٣- ولاحظ فريق التحليل أن الاتفاقية ستستفيد من إبلاغ تشاد الدول الأطراف، قبل نهاية عام ٢٠١٥، بنتائج تقييمها للاستراتيجية في منتصف المدة، بما في ذلك، عند الاقتضاء، تقديم استراتيجية محدثة تأخذ في الحسبان المعلومات الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ فريق التحليل أن الاتفاقية ستستفيد من إبلاغ تشاد الدول الأطراف على أساس سنوي، حسب الاقتضاء، بما يلي:

(أ) عدد المناطق الملغمة المتبقية وموقعها وحجمها، وخطط تطهير هذه المناطق أو الإفراج عنها بطريقة أخرى، والمعلومات المتعلقة بالمناطق التي سبق الإفراج عنها، مفصلة بحسب الإفراج عن طريق التطهير والدراسة الاستقصائية التقنية والدراسة الاستقصائية غير التقنية وفقاً للإجراء رقم ١٧ من خطة عمل كارتاخينا؛

(ب) الجهود المبذولة لتنويع مصادر التمويل والاتصال بالأطراف الحكومية الأخرى المعنية لتساهم في تغطية التكاليف اللازمة لتنفيذ خطط تشاد الوطنية للدراسة الاستقصائية وإزالة الألغام؛

(ج) الجهود المبذولة لمعالجة التناقضات في إدارة المعلومات المتعلقة بأعمال إزالة الألغام؛

(د) ما إذا كانت الظروف التي أعاقت تنفيذ الاتفاقية في الوقت المناسب فيما سبق ما زالت تؤثر في الوفاء بالتزامات تشاد.